

Distr.: General
9 February 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثانية عشرة

١٤-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل أخرى

التقدم المحرز في تنفيذ مقررات لجنة التنمية المستدامة المتصلة بإدخال تحسينات على عملية تقديم التقارير الوطنية والأعمال الأخرى المتعلقة بمؤشرات التنمية المستدامة تقرير الأمين العام

موجز

يرد في هذه الوثيقة تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ مقررات لجنة التنمية المستدامة المتصلة بإدخال تحسينات على عملية تقديم التقارير الوطنية والأعمال الأخرى المتعلقة بمؤشرات التنمية المستدامة. ويقدم الفرع الأول موجزا للأعمال التي اضطلعت بها أمانة اللجنة سعياً إلى تحقيق ما يلي: تبسيط عملية تقديم التقارير تجنباً للازدواجية مع الطلبات الواردة من وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة وزيادة كفاءة المبادئ التوجيهية والاستبيانات والتخفيف من العبء الذي تتحمله البلدان؛ وتقديم معلومات أكثر تركيزاً على التنفيذ. وتبحث الوثيقة أيضاً في استخدام المعلومات الواردة في التقارير الوطنية للمساهمة في إعداد تقارير الأمين العام لسنة ٢٠٠٣. ويقدم الفرع الثاني لمحة عامة عن الجهود الوطنية في مجال وضع مؤشرات التنمية المستدامة وتنفيذها.

* E/CN.17/2004/1



المحتويات

الصفحة	الفقرات
أولا -	إدخال تحسينات على عملية تقديم التقارير الوطنية إلى اللجنة
٣	١٩-١
ألف -	مقدمة
٣	٤-١
باء -	تبسيط عملية تقديم التقارير
٤	٨-٥
جيم -	استخدام نظم المعلومات والإبلاغ الحالية لتخفيف العبء الواقع على البلدان
٥	١٣-٩
دال -	الاستعانة في تقارير الأمين العام بالمعلومات الوطنية
٧	١٧-١٤
هـ -	الجهود الأخرى المبذولة لتحسين عملية تقديم التقارير الوطنية
٧	١٩-١٨
ثانيا -	استعراض الأعمال التي اضطلعت بها البلدان على الصعيد الوطني بشأن مؤشرات التنمية المستدامة
٨	٣٩-٢٠
ألف -	مقدمة
٨	٢١-٢٠
باء -	التقدم المحرز على الصعيدين العالمي والإقليمي في وضع و/أو استخدام مؤشرات التنمية المستدامة
٩	٣٩-٢٢
١ -	المسائل المواضيعية
١٠	٢٨-٢٥
٢ -	المسائل المؤسسية
١١	٣١-٢٩
٣ -	البرامج/المشاريع الوطنية لمؤشرات التنمية المستدامة
١٢	٣٥-٣٢
٤ -	إدارة المعلومات
١٣	٣٧-٣٦
٥ -	التحديات
١٣	٣٩-٣٨
ثالثا -	أنشطة شعبة التنمية المستدامة المتصلة بوضع المؤشرات
١٥	٤٠
رابعا -	الاستنتاجات والطريق إلى الأمام
١٥	٤٤-٤١

أولا - إدخال تحسينات على عملية تقديم التقارير الوطنية إلى اللجنة

ألف - مقدمة

١ - في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ^(١)، أوصى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بأن تنظر لجنة التنمية المستدامة في الإفادة بشكل أكثر فعالية من التقارير الوطنية، بشأن سبل التنفيذ والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠٠٣/٦١، المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، بناء على توصية اللجنة في دورتها الحادية عشرة^(٢)، البلدان على تقديم تقارير وطنية على أساس طوعي، ولا سيما لدورات استعراض اللجنة، تركيز على ما أحرز من تقدم ملموس في التنفيذ، بما في ذلك الإنجازات، والعوائق، والتحديات، والفرص.

٢ - ودعا المجلس أيضا أمانة اللجنة إلى تحسين المبادئ التوجيهية والاستبيانات المتعلقة بتقديم التقارير الوطنية، وذلك بغرض زيادة كفاءة عملية تقديم التقارير وجعلها أخف وطأة على البلدان، وأكثر تركيزا على التنفيذ، آخذة في الاعتبار أحكام ذلك القرار، وعاملة بالتشاور مع الحكومات، ومنظمات الأمم المتحدة، وأمانات اتفاقات البيئة المتعددة الأطراف، وأن تقدم تقريرا إلى اللجنة للنظر فيه.

٣ - وحثت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٠٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الأمانة العامة على إيلاء الاعتبار الواجب للتقارير الوطنية لدى إعداد تقارير الأمين العام.

٤ - وعلى مدى العامين الماضيين، عملت اللجنة على وضع نهج جديد للمبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم التقارير الوطنية يعالج الاحتياجات المبينة أعلاه، ويأخذ في الاعتبار أيضا الشواغل والتوصيات الرئيسية التي عبرت عنها جهات التنسيق الوطنية في اجتماعها بشأن التقارير الوطنية، الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٢ في نيويورك^(٣). ويقدم هذا التقرير موجزا للأعمال التي اضطلعت بها أمانة اللجنة سعيا إلى تحقيق ما يلي: تبسيط عملية تقديم التقارير تجنبا للازدواجية مع الطلبات الواردة من وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة؛ وزيادة كفاءة المبادئ التوجيهية والاستبيانات والتخفيف من العبء الذي تتحمله البلدان؛ وتقديم معلومات أكثر تركيزا على التنفيذ. ويبحث التقرير أيضا في الإفادة من المعلومات الواردة في التقارير الوطنية للمساهمة في إعداد تقارير الأمين العام لسنة ٢٠٠٣.

باء - تبسيط عملية تقديم التقارير

٥ - أجرت أمانة اللجنة، في سنة ٢٠٠٢، وأوائل سنة ٢٠٠٣، تحليلاً لتقارير الأمم المتحدة الحالية المتعلقة بتقديم التقارير الوطنية؛ لفحص ما يلي: طلبات الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء بشأن تقديم تقاريرها الوطنية؛ وعملية تقديم التقارير الوطنية التي تضطلع بها أفرقة قطرية بقيادة الأمم المتحدة؛ والمعلومات والبيانات الوطنية التي تتولى جمعها منظومة الأمم المتحدة. وبينت نتائج هذا العمل، التي أتيحت للدورة الحادية عشرة للجنة، أن أمانة اللجنة تتمتع بمركز فريد يتيح لها التماس المعلومات، على أساس منتظم، فيما يخص: الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، والبرامج المتعلقة بالمؤشرات الوطنية للتنمية المستدامة؛ والمعلومات الخاصة بهياكل صنع القرار وغير ذلك من سبل التنفيذ المتعلقة بالتنمية المستدامة. وبين التحليل أيضاً أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم التقارير الوطنية إلى اللجنة، التي أعدت فيما قبل عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، كانت مسهبة وذات طابع تقني، بسبب ما بذل من محاولات لتلبية الاحتياجات في مجال المعلومات لمنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى، التي استشيرت بشأن وضع المبادئ التوجيهية. وكان واضحاً أيضاً أن عدداً من الأسئلة التي وردت في المبادئ التوجيهية السابقة المتعلقة بتقديم التقارير كانت فضفاضة إلى حد كبير، مما أفضى إلى وجود نطاق واسع من الردود التي كان من الصعب تصنيفها في نطاق توجهات إقليمية أو عالمية بشأن التنفيذ.

٦ - واستناداً إلى هذه الدروس المستفادة، تبنت اللجنة نهجاً أكثر تبسيطاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم التقارير الوطنية، وذلك لأول دورة لتقديم التقارير فيما بعد مؤتمر القمة العالمي. ومن ثم، تم تقسيم المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم التقارير الوطنية، التي وضعتها الأمانة لسنة ٢٠٠٣، إلى خمسة أجزاء. وتسعى الأجزاء من الأول إلى الرابع إلى التماس معلومات بشأن ما يلي: قوائم بشأن كيفية الاتصال بجهات التنسيق الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة؛ والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛ ومؤشرات التنمية المستدامة؛ وأفضل الممارسات المتعلقة بالمسائل المواضيعية الثلاث التي تغطيها دورة الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وتعكس الأجزاء الثلاثة الأخيرة الجوانب المتعلقة بما طلبته اللجنة من البلدان بشأن تقديم تقارير عن التقدم المحرز في مجال الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، والمؤشرات، وأفضل الممارسات.

٧ - وفيما يتعلق بتقديم التقارير الوطنية عن المواضيع الثلاثة قيد الاستعراض، فإنه عوضاً عن وضع مجموعة واسعة النطاق من المبادئ التوجيهية، كما كان معمولاً به قبل مؤتمر القمة العالمي، فقد اختصرت المبادئ التوجيهية لسنة ٢٠٠٣ المتعلقة بتقديم التقارير الوطنية (للدورة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ في برنامج عمل اللجنة)، إلى مجموعة نوعية من بارامترات تقديم التقارير

الوطنية التي يمكن استخدامها في الدورات المقبلة. وهذه البارامترات الأساسية، المنبثقة عن جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، هي: (أ) تحديد أهداف والتزامات مقيدة بآجال معينة؛ (ب) تبني منظور تكاملي للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛ (ج) سبل التنفيذ؛ (د) التحديات والعقبات التي تعترض سبيل التنفيذ؛ (هـ) إشراك المجموعات الرئيسية؛ (و) القضايا الناشئة والفرص السانحة في مرحلة ما بعد مؤتمر جوهانسبرغ (الوطنية/الإقليمية، على سبيل المثال).

٨ - وأبرزت المبادئ التوجيهية لسنة ٢٠٠٣ أيضا الحاجة إلى أن تقدم المعلومات الوطنية وفقا لخصائص تقنية معينة تتيح للقراء ولكتاب التقارير فهما وتحليلا أفضل للسياق الذي يتم فيه التنفيذ الوطني لأنشطة التنمية المستدامة، ويتيح للجنة إمكانية الرصد بشكل أفضل للتقدم المحرز في التنفيذ الوطني لجدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وغير ذلك من الالتزامات الحكومية الدولية ذات الصلة.

جيم - استخدام نظم المعلومات والإبلاغ الحالية لتخفيف العبء الواقع على البلدان

٩ - دأبت أمانة اللجنة، في إطار جهودها الرامية إلى تخفيف العبء الواقع على البلدان فيما يتعلق بتقديم التقارير الوطنية، على السعي إلى الاستفادة بأقصى حد ممكن من المعلومات الوطنية المتوفرة باعتبارها أساسا لتقديم التقارير في المستقبل. وقامت أمانة اللجنة، كجزء من عملياتها التحضيرية لمؤتمر القمة، بتجميع مشروع مجموعة من النبذات القطرية لكل بلد من البلدان المقدمة للتقارير - وهي عبارة عن نسخ شاملة وملخصة من المعلومات الوطنية المجمعة، والتي تم تحديثها، المقدمة إلى اللجنة منذ سنة ١٩٩٣ - التي تناولت جميع الفصول الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ ومواضيع أخرى استعرضتها اللجنة أثناء تلك الفترة. وأرسل بعد ذلك مشروع النبذات القطرية إلى كل بلد للتحقق منه وتحديثه. وقدمت البلدان هذه المعلومات المستكملة، المعروفة بالنبذات القطرية لسنة ٢٠٠٠، إلى مؤتمر القمة، ويمكن الرجوع إليها في موقع شعبة التنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة، على الإنترنت^(٤).

١٠ - وبالنسبة لدورة برنامج العمل الجديد للجنة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مرفق قراره ٦١/٢٠٠٣، كانت الفترة الزمنية التي يتعين فيها تزويد البلدان بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم التقارير الوطنية، واستلام مساهماتها في الوقت المناسب لينظر فيها عند إعداد تقارير الأمين العام، أقل كثيرا من الفترة المعتادة. ولذا، فقد أخذت أمانة اللجنة بنهج ذي مسارين لدورها، يتمثلان فيما يلي: (أ) مساعدة البلدان في إعداد تقاريرها للدورة الثانية عشرة، (ب) الاستفادة من المعلومات الوطنية في إعداد تقارير الأمين العام.

١١ - ونظرا لما بذلته البلدان مقدمة التقارير من جهود كبيرة في إعداد النبذات القطرية لسنة ٢٠٠٢ والتقييمات الوطنية المقدمة إلى مؤتمر القمة، فقد طلبت أمانة اللجنة من البلدان، في إطار إعدادها لدورة الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، أن تفيد من المعلومات المتاحة في ضوء اعتماد خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، مع تحديثها. وتسهيلا لتلك المهمة، تولت الأمانة إعداد مشروع نبذات مواضيعية عن المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية لكل بلد من البلدان مقدمة التقارير، ليكون ذلك أساسا لتحديث المعلومات. وبذلك ركزت الأمانة على استعراض المعلومات الوطنية المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية في النبذ القطرية البالغ عددها ١٤٠ نبذة والتقييمات الوطنية البالغ عددها ٩٠ تقييما، التي قدمت إلى مؤتمر القمة.

١٢ - واستلزمت عملية التحضير لمشروع النبذات القطرية المواضيعية لسنة ٢٠٠٣، إجراء استعراض واسع النطاق للمعلومات بشأن المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية، والتي توزعت في ثانيا الفصول المختلفة للنبذات القطرية لسنة ٢٠٠٢، كما ضُمنت في تقارير التقييم الوطنية المقدمة إلى مؤتمر القمة. وتضمن الاستعراض الجوانب الشاملة للقطاعات، والجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، لكل موضوع من المواضيع التي تم تناولها. وفيما يتعلق بالمرافق الصحية، وبالنظر إلى أنه لم يكن هناك فصل مخصص لهذا الموضوع في جدول أعمال القرن ٢١، فقد وضعت الأمانة نبذة عن ذلك تستند إلى نهج شامل لهذه المسألة من منظور أوسع من مجرد الاكتفاء بالإشارة إلى المرافق الصحية الأساسية (أي نظم التخلص من الفضلات مثل شبكات الصرف الصحي، ودورات المياه، وما شابه ذلك)، إلى تضمين أنواع أخرى من نظم التخلص من النفايات، مثل النفايات الصلبة والخطرة والمشعة. ومن ثم، فإن النبذات المواضيعية الخاصة بالمرافق الصحية تضمنت الإدارة السليمة لمختلف أنواع النفايات، والتخلص منها، بغية التقليل من الآثار الضارة على الصحة البشرية والبيئة.

١٣ - وتلقى كل بلد من البلدان مقدمة التقارير مشاريع ثلاث نبذات مواضيعية قطرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، لتحديثها، وفقا للمبادئ التوجيهية بشأن تقديم التقارير الوطنية لسنة ٢٠٠٣، التي أعدتها الأمانة. وقد أعدت أمانة اللجنة ما مجموعه ٤٤٤ من مشاريع النبذات المواضيعية. وبالنسبة للبلدان التي تقدم تقاريرها إلى اللجنة لأول مرة، فقد وافتها الأمانة ببارامترات تقديم التقارير الوطنية لتطبيقها عند إعداد التقارير الوطنية التي ستقدم إلى اللجنة في المستقبل.

دال - الاستعانة في تقارير الأمين العام بالمعلومات الوطنية

١٤ - قامت أمانة اللجنة بتحليل ما جمعته من معلومات في إطار مشروع النبذات المواضيعية المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية، والمستوطنات البشرية في كل بلد لتحديد الاتجاهات دون الإقليمية والإقليمية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وغيره من الالتزامات المتصلة بالتنمية المستدامة في مجالات المياه، والمرافق الصحية، والمستوطنات البشرية. وأخذت هذه التحليلات في الاعتبار عند إعداد تقارير الأمين العام. وزود مشروع النبذات المواضيعية القطرية أيضا التقارير الأخرى للأمين العام بمعلومات عن الدراسات الإفرادية والدروس المستخلصة والصعوبات والعقبات.

١٥ - وتمثل نسبة المعلومات الوطنية المستعان بها في تقارير الأمين العام ٥٠ في المائة من إجمالي المعلومات الواردة في تقاريره عن المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية، في حين استمدت بقية المعلومات من اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة وسائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ولم يتسن إيراد المعلومات القطرية بكاملها، نظرا للقيود المفروضة على حجم التقارير. وقد رأت الأمانة أن المعلومات الوطنية المتاحة لديها قيمة جدا، ولذا فهي بصدد استكشاف سبل أخرى لعرضها على نحو أشمل.

١٦ - ولاحظت الأمانة في سياق استعراضها للمعلومات الوطنية الواردة في النبذات والتقييمات أنها تتباين من قطر لآخر من حيث الكم والجودة، وأيضا من حيث الثغرات أو عدم توافر معلومات معينة. وهناك بعض أوجه التكامل، وأيضا بعض أوجه عدم الاتساق في حالات كثيرة، بين المعلومات الوطنية الواردة في النبذات القطرية والتقييمات الوطنية لعام ٢٠٠٢ والمعلومات المقدمة من اللجان الإقليمية وسائر مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة. وعسى أن تتمكن البلدان مقدمة التقارير من سد هذه الثغرات وتصويب أوجه عدم الاتساق في المعلومات، بعد أن أصبحت المواضيع التي ستتناولها أعمال اللجنة في المستقبل معروفة سلفا.

١٧ - ومن الاستنتاجات الرئيسية التي انتهت إليها الأمانة في استعراضها وتحليلها للمعلومات الوطنية أن ثمة إمكانية لوضع مشاريع تستجيب لما تحدده البلدان من تحديات واحتياجات تخص قطاعات بعينها.

هاء - الجهود الأخرى المبذولة لتحسين عملية تقديم التقارير الوطنية

١٨ - تعكف أمانة اللجنة على إدخال تغييرات على الصفحات المخصصة للمعلومات الوطنية في الموقع الإلكتروني لإدارة التنمية المستدامة، لزيادة تسهيل الحصول على هذه

المعلومات. وتواصل الأمانة أيضا تطوير قاعدة بيانات التقارير الوطنية^(٥) مما يسهل جملة أمور من بينها عمل جهات الاتصال الوطنية في إعداد وتحديث ما تقدمه إلى اللجنة من معلومات وطنية مما يسهل بدوره على اللجنة تحليل المعلومات الوطنية للاستعانة بها في إعداد تقارير الأمين العام.

١٩ - وبدأت أمانة اللجنة بالفعل مشاورات بشأن مجموعة مواضيع لدورة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الفضاء، وتغير المناخ، وتعتزم أن تعمم على البلدان مبادئ توجيهية لإعداد التقارير قبل عام على الأقل من بدء الدورة التالية لتقديم التقارير^(٦). ويشكل ذلك استجابة لإحدى التوصيات الرئيسية التي صدرت عن جهات الاتصال الوطنية في اجتماعها الذي عقدته في شباط/فبراير ٢٠٠٢.

ثانيا - استعراض الأعمال التي اضطلعت بها البلدان على الصعيد الوطني بشأن مؤشرات التنمية المستدامة

ألف - مقدمة

٢٠ - أكدت خطة جوهانسبرغ للتنفيذ (الفقرة ١٣٠)، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦١/٢٠٠٣ مرة أخرى أهمية مؤشرات التنمية المستدامة، وشجعا البلدان على أن تواصل، على المستوى الوطني، بلورة هذه المؤشرات بأن تدرج فيها، بحسب إرادتها، الجوانب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بما يتسق مع ظروفها وأولوياتها. وطلب المجلس كذلك إلى الأمين العام أن ينظر في سبل إحراز تقدم في هذا الصدد والعمل بخاسة على إيلاء حيز أكبر لتلك المؤشرات في تقاريره إلى اللجنة.

٢١ - وترد فيما يلي لمحة عامة عن الجهود الوطنية المبذولة لوضع وتنفيذ مؤشرات للتنمية المستدامة. وتستند المعلومات أساسا إلى مجموعة النبذات القطرية لعام ٢٠٠٢ وعددها ١٤١ نبذة. وجدير بالذكر أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم التقارير لم تكن حتى عام ٢٠٠٣ تطلب بصورة محددة من البلدان أن تقدم معلومات بشأن جهودها المتصلة بمؤشرات التنمية المستدامة. وبناء على الطلب الذي قدمته اللجنة في دورتها الحادية عشرة، تضمنت المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم التقارير الوطنية إلى اللجنة، التي أرسلت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، جزءا يتضمن الأسئلة المتصلة بمؤشرات التنمية المستدامة (يشار إليها فيما بعد بعبارة "المبادئ التوجيهية لعام ٢٠٠٣"). ووصل عدد البلدان التي أرسلت ردودا حتى ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، إلى ٣٨ بلدا، وقد أدرجت هذه المعلومات في التحليل الوارد أدناه. ومن الجدير

بالذكر أن ثلاثة بلدان لم تقدم نبذات قطرية من بين البلدان التي أجابت على المبادئ التوجيهية لعام ٢٠٠٣.

باء - التقدم المحرز على الصعيدين العالمي والإقليمي في وضع و/أو استخدام مؤشرات التنمية المستدامة

٢٢ - ينقسم هذا الفرع إلى خمس فئات: المسائل المواضيعية؛ والمسائل المؤسسية؛ والبرامج/المشاريع الوطنية لمؤشرات التنمية المستدامة؛ وإدارة المعلومات، والتحديات. و جدير بالذكر أن المعلومات بشأن الفئات الثلاث الأولى استقيت من كل من النبذات القطرية لعام ٢٠٠٢ والمبادئ التوجيهية لعام ٢٠٠٣. أما الفئة الرابعة، "إدارة المعلومات"، فقد استقيت المعلومات المتعلقة بها من النبذات القطرية لعام ٢٠٠٢ وحدها. واستقيت المعلومات المتعلقة بالفئة الخامسة "التحديات" من الردود على المبادئ التوجيهية لعام ٢٠٠٣.

٢٣ - وترد بشأن هذه الفئات الخمس معلومات هامة تتيح تقييم الجوانب الرئيسية من كل عملية من العمليات التي يقوم بها بلد من البلدان لوضع وتنفيذ المؤشرات، وهي معلومات تبين ما يلي: (أ) المجالات أو المواضيع المشمولة بمؤشرات شرع البلد في وضعها لها على وجه التحديد (المسائل المواضيعية)؛ (ب) الوكالات الوطنية الرئيسية التي يشركها البلد في وضع تلك المؤشرات، وغيرها من الجهات المعنية من أفرقة عاملة مشتركة بين الوكالات أو لجان توجيهية، إن وجدت (المسائل المؤسسية)؛ (ج) البرامج والمشاريع و/أو السياسات الرئيسية الوطنية والإقليمية والدولية المتصلة بمؤشرات التنمية المستدامة، فضلا عن أي مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة وضعها البلد أو استخدمها (البرامج/المشاريع الوطنية لمؤشرات التنمية المستدامة)؛ (د) أي مواقع إلكترونية وقواعد بيانات، ونظم معلومات يكون البلد قد أنشأها و/أو أي تقارير يكون قد أصدرها (إدارة المعلومات)؛ (هـ) المجالات التي يستعصى فيها في كل بلد أشد ما يستعصى وضع مؤشرات لقياس التنمية المستدامة (التحديات).

٢٤ - ومن بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها ١٩١ دولة، بلغت النسبة المئوية للدول التي قدمت نبذات قطرية ٧٤ في المائة، والنسبة المئوية للدول التي ذكرت أنها تستعين بالمؤشرات ٨٤ في المائة. ويتضح من هذه الإحصاءات وحدها أن المؤشرات تغطي باهتمام عدد كبير من الدول. ويلخص الجدول ١ أدناه هذه الأرقام بحسب كل منطقة.

الجدول ١

إحصاءات إقليمية بشأن تقديم النبذات القطرية والاستعانة بالمؤشرات

المنطقة ^(أ)	بلدان قدمت نبذات قطرية		بلدان قدمت نبذات قطرية وأشارت إلى الاستعانة بالمؤشرات	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
أفريقيا	٣٤	٦٤	٢٦	٧٦
آسيا والمحيط الهادئ	٢٨	٦٢	٢٢	٧٩
منطقة الأمريكتان والبحر الكاريبي	٢٨	٨٠	٢٥	٨٩
أوروبا	٤٣	٩٣	٤٠	٩٣
غربي آسيا	٨	٦٧	٥	٦٣
المجموع	١٤١	٧٤	١١٨	٨٤

(أ) يقابل توزيع المناطق تقسيم المناطق المستخدم في القرص المدمج الذي يتضمن النبذات القطرية المعدة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ٢٠٠٢، (الأمم المتحدة، النسخة ١، ٠، آب/أغسطس ٢٠٠٢).

١ - المسائل المواضيعية

٢٥ - هناك ترابط وتآزر بين العناصر أو الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في جوانبها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. والإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المستعان بها في بلدان عديدة لقياس التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية هي إحصاءات ومؤشرات معروفة وثابتة إلى حد بعيد. أما إحصاءات ومؤشرات قياس العنصر الثالث المتعلق بالبيئة، فهي ليست متطورة بالقدر ذاته. وتستند المؤشرات المستعان بها فيما يتعلق بموضوع البيئة إلى المعلومات المستمدة من النبذات القطرية لعام ٢٠٠٢ ومن المبادئ التوجيهية لعام ٢٠٠٣، ويتناولها التقرير في الفقرة ٢٦ أدناه.

٢٦ - وأشارت جميع البلدان تقريبا إلى إحصاءات أو مؤشرات قطاعية تقليدية تشمل فيما تشمل الزراعة، والديمقراطية، والاقتصاد، والتعليم، والبيئة، والصحة، والمستوطنات البشرية، والأراضي، والفقر، والأوضاع الاجتماعية، والتكنولوجيا، والسياحة والنقل. ونظرا لشحة البيانات القطرية الموزعة حسب نوع الجنس، يتعذر استخراج مؤشرات جنسانية في الوقت الحالي. وكانت أكثر المؤشرات البيئية التي ذكرتها البلدان من كل المناطق الخمس تشمل إزالة الأحراج، وإدارة النفايات، وتغير المناخ، وتلوث الهواء، في حين ذكرت فرادى المناطق عدة مؤشرات بيئية تعكس الشواغل والأولويات الخاصة بكل منطقة على حدة.

٢٧ - وورد في ٤٢ في المائة من النبذات القطرية، أن البلد وضع مجموعات مؤشرات تنطوي أيضا على مفاهيم الاستدامة مما يذهب بها إلى أبعد مما تذهب إليه ميادين المؤشرات القطاعية المذكورة أعلاه. وقيام البلدان بوضع مؤشرات للإدارة المستدامة أو التنمية المستدامة

لقطاع ما (من قبيل الإدارة المستدامة للغابات والسياحة المستدامة)، المشار إليها فيما بعد بعبارة "مؤشرات الاستدامة القطاعية"، يشكل في العادة نقطة الانطلاق الأولى لهذه البلدان قبل الشروع في برامج كاملة لمؤشرات التنمية المستدامة. ويشكل إطار مؤشرات التنمية المستدامة الذي وضعته اللجنة المرجع الذي غالبا ما تتحدث عنه البلدان باعتباره النموذج الذي اتخذته لنفسها، وينقسم هذا الإطار إلى ١٥ موضوعا، و ٣٨ موضوعا فرعيا، و ٥٨ مؤشرا أساسيا. ولم يذكر أي من بلدان منطقة غربي آسيا أنه وضع مؤشرات للاستدامة القطاعية.

٢٨ - وقد تكرر في جميع مؤشرات الاستدامة القطاعية في المناطق الأربعة الأخرى ذكر مؤشرات للاستدامة القطاعية في مجالي إدارة الغابات، والسياحة. ووضعت مؤشرات لاستدامة قطاعي الزراعة، ومصائد الأسماك في مناطق آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، والأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي. وأشارت إلى مؤشرات استدامة قطاع إدارة الأراضي كل من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة أوروبا. وأدرجت منطقة الأمريكتين والبحر الكاريبي في دليل تنميتها البشرية المستدامة، عدة مؤشرات بشأن استدامة القطاعات. وأشارت منطقة أوروبا في تقريرها إلى عدة مؤشرات أخرى بشأن استدامة القطاعات تشمل مؤشرات للتنمية الحضرية المستدامة، وأخرى للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، والعلم والتنمية المستدامة، والتنمية المستدامة للجبال، والطاقة المستدامة والنقل المستدام.

٢ - المسائل المؤسسية

٢٩ - للمؤسسات والوكالات الوطنية دور هام في مجال استحداث إحصاءات التنمية المستدامة ومؤشراتها في البلدان. ومما لا يقل أهمية عن ذلك، التنسيق فيما بينها للاستفادة على أحسن وجه من الموارد المحدودة وتجنب الازدواجية في العمل. وورد في ٧٥ في المائة من النبذات القطرية التي أشارت إلى وجود مؤشرات، أن بعض الوكالات الوطنية تشارك في وضع مؤشرات التنمية المستدامة. وكانت وزارات البيئة والمكاتب القومية للإحصاء أكثر الوكالات الوطنية التي تردد ذكرها في جميع المناطق. ومن الوكالات الأخرى التي ورد أنها تشارك في وضع برامج المؤشرات في معظم المناطق، وزارات الزراعة، والصحة، والغابات، والإسكان، والسياحة، والتخطيط، والمالية، والتعليم، ومصائد الأسماك، والأراضي والمياه، والطاقة. ومن الوكالات الأخرى التي أشارت إليها بعض البلدان، وزارات إدارة المعلومات، والسكان، والعمل، والنقل، والشؤون الحضرية، والصناعة والتجارة فضلا عن وكالات حماية البيئة.

٣٠ - ومن الآليات الأخرى التي توجه وضع وتنفيذ المؤشرات الوطنية للتنمية المستدامة، الأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات، أو اللجان التوجيهية. ويتضح من النبذات القطرية لعام ٢٠٠٢، أن ثلاثة بلدان من أفريقيا وبلدا واحدا من آسيا والمحيط الهادئ، أنشأت صيغة ما لفريق عامل مشترك بين الوكالات أو لجنة توجيهية. وأفادت سبعة بلدان من أوروبا أن لديها آليات تنسق هذا النشاط. وتمثل هذه الآليات مزيجا من النهج التي تتراوح بين اعتماد

لجان للتنمية المستدامة، ومجالس اتحادية للتنمية المستدامة، وأفرقة توجيهية للتنمية المستدامة مشتركة بين الوزارات. وذكرت خمسة بلدان من منطقة الأمريكتين والبحر الكاريبي أن لديها آلية لتنسيق هذا النشاط تشبه في تشكيلها الآليات الموجودة في بلدان منطقة أوروبا.

٣١ - ويرد في ردود البلدان على المبادئ التوجيهية لعام ٢٠٠٣، أن ٢٩ بلدا من أصل البلدان التي بعثت برودوها وعددها ٣٨ بلدا، توجد لديه صيغة ما لآلية لتنسيق هذا النشاط تتمثل إما في لجنة قومية أو مجلس قومي للتنمية المستدامة، أو تتمثل في لجنة توجيهية أو فريق عامل مشترك بين الوكالات أو ما يقابل ذلك.

٣ - البرامج/المشاريع الوطنية لمؤشرات التنمية المستدامة

٣٢ - يتضح من المعلومات المستقاة من النبذات القطرية لعام ٢٠٠٢ أن ثمة تفاوتات كبيرة بين منطقة وأخرى فيما يتعلق ببرامج/مشاريع مؤشرات التنمية المستدامة. ورغم أن هناك بلدا من منطقة أفريقيا وآخر من منطقة آسيا والمحيط الهادئ ذكرا أحدهما بصدد وضع برنامج لمؤشرات التنمية المستدامة، فإنه ليس ثمة بين بلدان كلا المنطقتين أي بلد أشار إلى أنه لديه برنامجا من هذا القبيل. أما بلدان منطقة أوروبا، فقد أورد ستة منها أن لديها برنامجا أو مشروعا لمؤشرات التنمية المستدامة. وأشارت أربعة بلدان من منطقة الأمريكتين والبحر الكاريبي إلى وجود مثل هذه البرامج والمشاريع. وذكر بلدان من منطقة غرب آسيا أن لديهما مشروعا لوضع مؤشرات للتنمية المستدامة على المستوى الوطني.

٣٣ - ولم يتبين من المعلومات المستقاة من النبذات القطرية لعام ٢٠٠٢ والمبادئ التوجيهية لعام ٢٠٠٣. وجود اختلافات عامة بين المناطق، من حيث المشاركة في البرامج الإقليمية أو الدولية الهادفة إلى وضع مؤشرات التنمية المستدامة.

٣٤ - أما فيما يتعلق بمجموعات مؤشرات التنمية المستدامة، فيتبين من المعلومات الواردة في النبذات القطرية لعام ٢٠٠٢ أن البلدان التي وضعتها قليلة. فقد أفادت ثلاثة بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أنها قد وضعتها أو بصدد وضعها. وأفادت سبعة بلدان في أوروبا أنها قد وضعت مؤشرات للتنمية المستدامة أو أنها بصدد وضعها على الصعيد الوطني.

٣٥ - وفي الردود على المبادئ التوجيهية لعام ٢٠٠٣، أفاد ٢٩ بلدا من أصل ٣٨ بلدا أن لديها برنامجا وطنيا أو مبادرة وطنية لوضع مؤشرات التنمية المستدامة و/أو استخدامها وأشار ٢٧ بلدا إلى مشاركتها في برنامج إقليمي/دولي بشأن مؤشرات التنمية المستدامة. وتجدر الإشارة إلى أن ٢٥ بلدا من البلدان التي قدمت تقارير بهذا الشأن أفادت أن لديها مجموعة متفقا عليها أو مشروع مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة. ويتضمن الجدول ٢ أدناه توزيعا حسب المناطق.

الجدول ٢

حالة وضع مؤشرات التنمية المستدامة على الصعيد القطري

المنطقة (عدد البلدان المحيطة)	برنامج وطني أو مبادرة وطنية	لوضع مؤشرات التنمية المستدامة و/أو استخدامها	المشاركة في برنامج إقليمي/دولي	مجموعة مؤشرات التنمية المستدامة		
				مجموعة متفق عليها	مشروع مجموعة	مجموعات أخرى
أفريقيا (٧)	٥	٤	٢	٢	٢	صفر
آسيا والمحيط الهادئ (١٠)	٧	٦	٣	٥	٥	صفر
الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي (٤)	٣	٣	١	١	صفر	١
أوروبا (١٥)	١٣	١٣	٧	٤	٤	٢
غربي آسيا (٢)	١	١	صفر	١	١	صفر
المجموع (٣٨)	٢٩	٢٧	١٣	١٢	١٢	٣

٤ - إدارة المعلومات

٣٦ - من المسلم به أن المعارف والمعلومات تعتبر أصولا اقتصادية قيّمة تكتسي أهمية حاسمة في المضي قدما نحو التنمية المستدامة. و ينبغي أن تيسر المعلومات في إطار إحصاءات ومؤشرات يسيرة الفهم حتى تكون مفيدة في اتخاذ القرارات. وتعتبر إدارة المعلومات عنصرا هاما يساعد على وضع الإحصاءات والمؤشرات واستكمالها بصورة منتظمة. وتتضح من النبذات القطرية لعام ٢٠٠٢ إشارة البلدان من مختلف المناطق إلى وجود مواقع شبكية وقواعد للبيانات ونظم للمعلومات بشأن مؤشرات التنمية المستدامة. وتعدّز تبين وجود اختلافات كبرى بين المناطق من المعلومات المتاحة. ومن الواضح أنه في حالة الإشارة إلى نظام للمعلومات، تكون الإشارة عادة إلى نظام للمعلومات البيئية أو نظام للمعلومات الجغرافية.

٣٧ - واقتصر نشر المعلومات عن مؤشرات التنمية المستدامة على ثلاث مناطق تضمنت ثمانية بلدان في أوروبا وبلدا واحدا في آسيا والمحيط الهادئ، وبلدا واحدا في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي.

٥ - التحديات

٣٨ - طلب إلى البلدان، في المبادئ التوجيهية لعام ٢٠٠٣، أن تحدد، من بين قائمة تضم سبعة مشاكل، المشاكل الثلاث الأكثر صعوبة التي تواجهها عند وضع مؤشرات التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. واستجاب لهذا الطلب ٣٤ بلدا من أصل ٣٨ بلدا رغم أنها لم تشر جميعها إلى ثلاث مشاكل. وتتمثل أكثر المشاكل التي شاع الإبلاغ عنها في نوعية

وكمية البيانات الأساسية و/أو الإحصاءات، يليها التدريب على المنهجيات المتصلة بمؤشرات التنمية المستدامة، ثم الموارد المالية. ويتضمن الجدول ٣ توزيعاً حسب المناطق.

الجدول ٣

المشاكل الرئيسية التي تواجهها البلدان حسب المناطق

المشكلة	العدد الإجمالي للردود	أوروبا (١٤)	أفريقيا (٦)	آسيا والمحيط الهادئ (٩)	الأمريكتان ومنطقة البحر الكاربي (٣)	غربي آسيا (٢)
التدريب على المنهجيات المتصلة بمؤشرات التنمية المستدامة	١٤	٣	٣	٤	٢	٢
الاتصال بوكالات أخرى مسؤولة عن المؤشرات	٩	٦	١	٢	صفر	صفر
نوعية وكمية البيانات الأساسية و/أو الإحصاءات	١٨	٥	٤	٧	٢	صفر
الموارد البشرية	١٢	٥	١	٢	٢	٢
نظام إدارة المعلومات، بما في ذلك المعدات	٤	صفر	٢	٣	صفر	صفر
الموارد المالية	١٣	٣	٣	٥	١	١
آليات الرصد	١١	٣	٣	٢	٢	١

٣٩ - وأشارت بلدان عديدة إلى تحديات أخرى تواجهها. فقد أشارت بلدان أوروبية، على سبيل المثال، إلى: عدم الالتزام الحكومي؛ وإلى مشكلة قابلية المؤشرات للمقارنة والمنهجية المتبعة لجمع البيانات؛ وتعدد الوكالات المشتركة في جمع البيانات وانعدام بيانات السلاسل الزمنية؛ وتعدد المواضيع وانعدام المعايير والأهداف الواضحة التي تحدد الاستدامة في بعض الميادين؛ وانتقاء المؤشرات، وانعدام تعريف عملي للتنمية المستدامة وأهداف ملموسة لقياسها؛ وانتقاء مجموعة محدودة وهامة من المؤشرات؛ وترويج المؤشرات على المستوى الحكومي وفي أوساط الجماهير. وأشارت البلدان الأفريقية إلى تحدٍ إضافي يتمثل في انعدام بيانات وإحصاءات للسلاسل الزمنية في الميادين البيئية والاجتماعية والاقتصادية. كما أشارت إلى عدم وجود تقليد يقضي بتبادل المعلومات بين المؤسسات التي تصدرها والجهات المستعملة لها باعتباره عائقاً رئيسياً يعوق حساب أهم المؤشرات ومتابعتها. وأشارت البلدان في آسيا والمحيط الهادئ إلى تحدٍ آخر يتمثل في عدم توافر قوائم للمؤشرات في النظم الإحصائية الرسمية التي تتيح إجراء التقييم المعقد للتنمية المستدامة. وأشار أيضاً إلى أن عدداً كبيراً من المؤشرات الموجودة لا يعبر بالكامل عن الظروف الحقيقية. وأشار أيضاً إلى أن تأمين التعاون بين مختلف الفروع الحكومية يشكل أحد التحديات في هذا المجال.

ثالثاً - أنشطة شعبة التنمية المستدامة المتصلة بوضع المؤشرات

٤٠ - شاركت شعبة التنمية المستدامة في مشاريع بناء القدرات للمساهمة في تعزيز الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والوطني لوضع مؤشرات التنمية المستدامة وإنشاء نظم لإدارة المعلومات. وفيما يلي أمثلة من الأنشطة التي اضطلعت بها في العام الماضي: (أ) مشروع لبناء القدرات في مجال وضع نظم إدارة المعلومات لتحسين صنع القرارات من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة البحر الكاريبي؛ (ب) حلقة عمل كاريبية بشأن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة ومؤشرات التنمية المستدامة؛ (ج) حلقة عمل إقليمية بشأن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ، اشتملت على عنصر خاص بمؤشرات التنمية المستدامة.

رابعاً - الاستنتاجات والطريق إلى الأمام

٤١ - ينبغي للمرء لدى تفسير المعلومات الواردة في هذا التقرير أن يضع في اعتباره المعدل الإجمالي للردود، لا سيما الردود الـ ٣٨ على المبادئ التوجيهية لعام ٢٠٠٣، والحقيقة المتمثلة في أن البلدان لم يطلب منها بشكل محدد تقديم تقارير عن مؤشرات التنمية المستدامة في النبذات القطرية لعام ٢٠٠٢. بيد أنه من الواضح أن ورود قدر أكبر من الردود على المبادئ التوجيهية لعام ٢٠٠٣ سيكون مفيداً للغاية إذ أن الردود التي تم تلقيها حتى الآن تتسم بقدر أكبر من التركيز والشمول. لذا، تشجع البلدان على استكمال المبادئ التوجيهية، إذ من شأن ذلك أن يساهم في إعطاء صورة أدق عن الحالة العالمية لوضع وتنفيذ مؤشرات التنمية المستدامة، بما في ذلك الاتجاهات الرئيسية والفجوات القائمة في مجال المعلومات.

٤٢ - ويمكن أن يستنتج من المعلومات المتاحة أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لوضع مؤشرات للتنمية المستدامة وتنفيذها في جميع أنحاء العالم. ولا تزال عدة بلدان في المراحل الأولى من عملية وضع البرامج المتعلقة بمؤشرات التنمية المستدامة وتحتاج إلى الدعم للنهوض بهذه العملية. وينبغي وضع مزيد من آليات التنسيق بين المؤسسات على الصعيد الوطني لكفالة استخدام الموارد المحدودة استخداماً أنجع.

٤٣ - ويستفاد من الردود المعدودة الواردة بشأن المبادئ التوجيهية لعام ٢٠٠٣ أن النقص النوعي والكمي في البيانات الأساسية و/أو الإحصاءات يشكل التحدي الرئيسي الذي تواجهه البلدان في جميع أنحاء العالم لدى وضع مؤشرات التنمية المستدامة. ويتمثل التحدي الثاني الذي ورد ذكره في معظم الردود في التدريب على المنهجيات المتصلة

بمؤشرات التنمية المستدامة. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد في وضع المنهجيات التي تقوم عليها الإحصاءات والمؤشرات، فضلا عن تعزيز التدريب وبناء القدرات. وينبغي دعم حلقات التدريب ومشاريع بناء القدرات ومبادرات التوأمة بين البلدان عن طريق الموارد المالية والخبرات الفنية للجهات المانحة.

٤٤ - وتعتبر المؤشرات عناصر هامة تساعد البلدان على اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات التنمية المستدامة عن دراية وعلم. ولا يمكن وضع المؤشرات وتنفيذها على الصعيد الوطني إلا بوضع برامج وطنية، وتحديد مجموعات من المؤشرات، وتحسين الاتصال والتعاون من خلال إنشاء آليات للتنسيق، وتعزيز التدريب وتطوير المنهجيات، وتحسين البيانات والإحصاءات التي تقوم عليها المؤشرات. وسوف تساهم الشراكات بين المؤسسات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية في إيجاد مؤشرات أكثر موثوقية وأحسن توقيتا لقياس التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٩ (E/2003/29)، الفصل الأول، الفرع ألف، الفقرة ١، مشروع القرار الأول.

(٣) تقرير اجتماع جهات التنسيق الوطنية بشأن تحسين مستوى التقارير الوطنية التي ستقدم مستقبلا إلى لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في نيويورك يومي ١٢ و ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (A/CONF.199/PC/4، المرفق).

(٤) www.un.org/esa/sustdev/nat/info/cp2002.htm.

(٥) يمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بهذا المشروع على الموقع التالي: www.un.org/esa/sustdev/natinfo/process.pdf.

(٦) "عملية الإبلاغ التي تبدأ بوضع المبادئ التوجيهية وتعميمها، ينبغي أن تبدأ في وقت أبكر بكثير مما كان عليه الحال من قبل - في ربيع السنة السابقة. ويغني إتاحة متسع من الوقت لإنجاز ما يتطلبه إعداد التقرير من أعمال تحضيرية على المستوى الوطني وهو ما يسمح بتوخي نهج تقوم على مبدأ المشاركة ويسمح بتحسين تنسيق المساهمات وتضمينه محتويات عالية الجودة". (A/CONF.199/PC.4، المرفق، الفقرة ٢٥).